

في الصحيح المفرد يكونان تقديران في الوقف والناس في ان السكون
فيه ايضا يكون تقديران نحو لم يضرب الرجل والثالث ارجاع
اضمير غيره الى المفرد بلا قرينة مع ان الطامه رجوعه الى الصحيح
والرابع الفتحة في المضارع غير الالف يكون تقديران في الوقف
ولو قال فالمرغوسى كاختاره بالصحة والفتحة مطلقا ولو تقدير
والسكون كذلك في الصحيح والمذوق في المضارع وغيره بالنون
ومذوقها سلم مع الابهام ووجه المضارع لو حرر عن التائب
والجائز الأبيتن وعامله الجرد عند الكوفيين ووقوعه في الاسم
عند البصريين وينصب المضارع لانها للتحقيق فيناسب العلم
والناسب للرجاء والطبع فلا يناسب فتح الابهام من الابهام
اوسوف او قد او حرف النفي كقولك تع علم ان سكونه والنفي
بعد الظن يحتمل المحقق باعتبار دلالة على الوقوع والناصب
باعتبار عدم التحقق اليقين وينصب المضارع بين وبين
لن موضوعه لنفي الفعل المستقبل واذ لو كان فعلا
مستقبلا لاحالا اذ الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء
والاصل والغالب فيها الاستقبال واذن عامل ضعيف
فلا يعمل الا على حال اغلب اقوى وقد يجرد عن الشرط كقوله

والله اذن الاضطرار
مع عدم العمل في قوله
باعتبار البصريين

تع

مع فعلها اذ اوان من الضالين وقد يكونان في الماضي كقوله تعالى
ان كنت قلته فقد علمته فظهر ما في قول من حال كونها جايها وجزاء
وما لا يمكن الا في الاستقبال وقد اصابت في تقديره الشرط
اذ في عبارة الكافية فصل بين الاصل والفرع ولكن لم يصب في تبديل
الاعتماد بالعسل في قوله ولم يكن فعلا معمولا لما قبلها
اذ لا عمل في نحو انا اذن الكرمك ونحو ان تاتني اذ الكرمك
وحصر للاعتماد في هذه الثلاثة فيكون المراد الاعتماد الكامل ووجه
استثناؤه ضعفه ومغف لو بينه بوجه من المشغلين لا توارد
العاملين على معمول واحد لعدم تمثيله في الاولين والاختلاف
بالكيفية والجزئية في المعمول كقوله وادى ان تقول
ولعدم امتناعه بل وقوعه اذ لختلف محل العمل كمرتب برب
فلم لا يجوز ان يكون الكرمك في الثالث مضوبا لفظا
ومجزوما محلا واما الاعتماد الناقص فيمنع وجوب العمل
لا جازه وذلك في موصفين بيمينهما بقوله ولو كانت
اذن بعد الفاء قدما لكون الاعتماد فيها اكثر والواجب الاعمال
اذن بناء على ضعف الاعتماد لا استقلال المعطوف لكونه
جملة والفاء كائنا على وجود الاعمال في الجملة ومنع العامل

والله اذن الاضطرار
مع عدم العمل في قوله